الذهب ينخفض لأدنى مستوى في عام

اليورو والين يتراجعان مع صعود الدولار

سبائك ذهب في جنوب أفريقيا

جنيهات استرلينية

ارتفاع البلاديوم 0.1 بالمئة إلى 911.90 دولار للأوقية

الاسترليني يهوي بعد تصويت بريطاني على قانون للتجارة

انخفض اليورو وتراجع الين إلى أدنى مستوى في ستة أشهر امس الأربعاء في الوقت الذي واصل فيه الدولار صعوده بعد تعليقات متفائلة لرئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) جيروم باول بشأن قوة الاقتصاد الأمريكي.

وفي شهادته أمام الكونجرس، والتي حظت بمتابعة وثيقة اول امس الثلاثاء، قال باول إنه يتوقع أن تظل الولايات المتحدة على مسار نمو مطرد لعدة سنوات.

وهون باول أيضا من التهديدات التي تواجه الاقتصاد الأمريكي مع تصاعد النزاع التجاري بين الصين والولايات المتحدة، مما يعزز وجهة نظر يتبناها العديد من المستثمرين بأن أسعار الفائدة ستواصل الزيادة هذا العام والذي يليه.

وارتفع الدولار بصفة عامة ليبلغ أعلى مستوى في أسبوعين مقابل سلة من العملات الرئيسية.

وزاد مؤشر الدولار إلى 95.267 مرتفعا 0.3 بالمئة خلال الجلسة ودون أعلى مستوى في 12 شهرا عند 95.531، والذي بلغه في يونيو حزيران.

وهبط اليورو 0.3 بالمئة إلى 1.1619 دولار لكنه يظل فوق أدنى مستوى له في عام 2018 عند نحو 1.15 دولار.

وصعد الدولار مقابل العملة اليابانية إلى 113.14 ين، وهو أعلى مستوى له منذ التاسع من يناير كانون الثاني.

كما أثر صعود الدولار سلبا على العملات المرتفعة العائد. وانخفض الدولار الاسترالي 0.5 بالمئة إلى 0.7347 دولار أمريكي ليواصل الخسائر التي تكبدها اول امس الثلاثاء.

كما تراجع الدولار الكندي 0.3 بالمئة إلى 1.3234 دولار كندي للدولار الأمريكي.

وتعرض اليوان الصيني لموجة جديدة من المبيعات وتراجع 0.3 بالمئة إلى 6.7435 يوان للدولار في تعاملات الأسواق الخارجية.

انخفضت أسعار الذهب لأدنى مستوياتها في عام امس الأربعاء، في الوقت الذي ارتفع فيه الدولار بعد أن عززت التوقعات الاقتصادية لرئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي جيروم باول وجهات النظر التي تقول إن البنك المركزي الأمريكي يمضي على مسار زيادات مطردة لأسعار الفائدة.

وبحلول الساعة 0657 بتوقيت جرينتش انخفض الذهب في المعاملات الفورية 0.2 بالمئة إلى 1224.16 دولار للأوقية (الأونصة). وفي وقت سابق من الجلسة بلغ المعدن الأصفر أدنى مستوياته منذ منتصف يوليو تموز 2017 عند 1221.74 دولار للأوقية.

وتراجع الذهب في العقود الأمريكية الآجلة تسليم أغسطس آب 0.2 بالمئة إلى 1224.30 دولار للأوقية.

وارتفع الدولار على نطاق واسع امس الأربعاء، وزاد لأعلى مستوى في ستة أشهر مقابل الين، بعد أن أعلن باول عن توقعات متفائلة للاقتصاد.

وعادة ما يدعم ارتفاع أسعار الفائدة الدولار ويدفع عوائد السندات للارتفاع، مما يزيد تكلفة الذهب المقوم بالعملة الأمريكية على حائزي العملات الأخرى وهو ما يقلص الإقبال عليه.

ومن بين المعادن النفيسة الأخرى، انخفضت الفضة في المعاملات الفورية 0.5 بالمئة إلى 15.47 دولار للأوقية، بعد أن لامست أدنى مستوياتها منذ يوليو تموز الماضي عند 15.39 دولار للأوقية.

وخسر البلاتين 0.6 بالمئة إلى 807.50 دولار للأوقية وبلغ أقل مستوى في أسبوعين عند 804.75 دولار للأوقية في وقت سابق من الجلسة.

وتراجع الجنيه الاسترليني إلى أدنى مستوياته في أربعة أشهر مقابل اليورو وأقل سعر له في ثلاثة اسابيع أمام الدولار مع توقع المستثمرين مزيدا من التحديات على صعيد الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي بعد أن فازت حكومة تريزا ماي في اقتراع للبرلمان البريطاني على مشروع قانون للتجارة لكن بأغلبية صغيرة فحسب.

وانخفض الاسترليني 0.8 بالمئة مقابل الدولار إلى 1.3107 دولار في أسوأ أداء يومي له منذ أول مايو أيار. ونزلت العملة أيضا أمام اليورو الذي ارتفع إلى أعلى سعر في أسبوع عند 89.15 بنس.

جاءت الخسائر الحادة للاسترليني بعد أن تعرضت الحكومة لهزيمة مفاجئة في تعديل منفصل مما يلزم بريطانيا أن تتوصل إلى اتفاق يسمح لها باستمرار المشاركة في الإطار التنظيمي الأوروبي للأدوية.

لكن العملة قلصت خسائرها بعد أن صوت البرلمان في نهاية الأمر بأغلبية 307 مقابل 301 ضد تعديل على قانون التجارة كان سيلزم الحكومة بمحاولة التفاوض على اتفاق اتحاد جمركي مع الاتحاد الأوروبي إذا فشلت بحلول 21 يناير كانون الثاني 2019 في التفاوض على اتفاق مع الاتحاد يسمح بالتجارة الحرة للسلع دون عوائق.

وهذا الفوز الصعب هو الثالث لرئيسة الوزراء البريطانية ماي هذا الأسبوع.

أسهم أوروبا تصعد بدعم قطاع التكنولوجيا

نيكي يصعد لأعلى مستوى في أكثر من شهر

متعاملون أثناء التداول في بورصة فرانكفورت

صعدت الأسهم الأوروبية لأعلى مستوى في شهر امس الأربعاء بدعم من ارتفاع أسهم قطاع التكنولوجيا في أعقاب تقارير أرباح إيجابية من شركتي إريسكون وإيه.إس.إم.إل لصناعة المعدات وإغلاق المؤشر ناسداك على عند مستوى قياسي يوم الثلاثاء. وارتفع مؤشر أسهم قطاع التكنولوجيا الأوروبي أكثر من اثنين بالمئة ليتصدر القطاعات الرابحة في المنطقة. وقفز سهم إريكسون تسعة بالمئة بينما صعد سهم إيه.إس.إم.إل خمسة بالمئة. وساهم ارتفاعهما وتراجع الجنيه الاسترليني واليورو في دفع المؤشر ستوكس 600 الأوروبي للصعود 0.5 بالمئة إلى أعلى مستوى منذ 18 يونيو حزيران.

وكانت المكاسب واسعة النطاق برغم انخفاض قطاع البنوك 0.5 بالمئة متأثرا بهبوط سهم بنك دانسكه 9.6 بالمئة بعدما أعلن البنك الدنمركي تحقيق أرباح قبل خصم الضريبة دون التوقعات في الربع الثاني من العام.

وكان سهم نوفارتس من بين أكبر الأسهم الرابحة حيث صعد 2.9 بالمئة في أعقاب تقريره عن الأرباح. وقالت شركة الأدوية السويسرية العملاقة إنها بصدد تحقيق نمو في المبيعات والأرباح في العام الحالي بعد تسجيلها نتائج قوية في الربع الثاني.

وصعد المؤشر نيكي للأسهم اليابانية لأعلى مستوى في أكثر من شهر عند الإغلاق امس الأربعاء بدعم من ارتفاع أسهم شركات السيارات والتكنولوجيا بعد وصول الدولار لأعلى مستوى في ستة شهور مقابل الين.

وزاد المؤشر نيكي القياسي 0.4 بالمئة ليغلق عند 22794.19 نقطة وهو أعلى مستوى إغلاق منذ 15 يونيو حزيران.

وارتفع الدولار 0.05 بالمئة إلى 112.955 ين بعدما سجل 113.08 ين وهو أعلى مستوى له منذ التاسع من يناير كانون الثاني، بعدما قدم رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) صورة إيجابية للاقتصاد وعزز التوقعات بأن يرفع البنك أسعار الفائدة بشكل مطرد.

وارتفع سهم تويوتا موتور كورب ومازدا موتور 1.4 بالمئة لكل منهما، وزاد سهم سوبارو كورب 1.2 بالمئة وتي.دي.كيه كورب واحدا بالمئة، في حين ارتفع سهم أدفانتست كورب 1.5 بالمئة.

ومع ترقب التعديل السنوي للمؤشر نيكي في أكتوبر تشرين الأول، من المتوقع أن تكون شركة ستارت توداي العاملة في مجال التجارة عبر الإنترنت وشركة الإنترنت سايبر إيجنت من أبرز المرشحين للإدراج على المؤشر وفقا لتقديرات دايوا للأوراق المالية.

وصعد سهم ستارت توداي 3.3 بالمئة بينما زاد سهم سايبر إيجنت 2.3 بالمئة.

وعلى النقيض من ذلك، قالت دايوا إن سهمي تاكارا هولدنجز لصناعة الخمور وطوكيو دوم كورب لتشغيل الملاعب والمتنزهات الترفيهية مرشحان للخروج من على المؤشر.

ونزل سهم تاكارا 2.3 بالمئة وسهم طوكيو دوم 3.9 بالمئة.

وارتفع مؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0.4 بالمئة لينهي الجلسة عند 1751.21 نقطة.

مؤسسة النفط الليبية تعلن حالة القوة القاهرة

أسعار النفط تنخفض وسط قفزة مفاجئة في المخزونات الأميركية

حقل نفط الشرارة الليبي

نزلت أسعار النفط امس الأربعاء بعدما ذكر معهد البترول الأمريكي أن مخزونات الولايات المتحدة من الخام ارتفعت الأسبوع الماضي، متحدية توقعات بانخفاضها بشدة.

وتراجعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت 31 سنتا بما يوازي 0.4 بالمئة إلى 71.85 دولار للبرميل بحلول الساعة 0240 بتوقيت جرينتش. وكانت قد ارتفعت 32 سنتا إلى 72.16 دولار للبرميل اول امس الثلاثاء بعد أن بلغت في وقت سابق أدنى مستوى لها في ثلاثة أشهر.

وفقدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 36 سنتا بما يعادل 0.5 بالمئة إلي 67.72 دولار للبرميل. وكانت سجلت عند التسوية في جلسة الثلاثاء ارتفاعا قدره سنتان إلى 68.08 دولار للبرميل مبتعدة عن أدنى مستوى لها في نحو شهر.

واستقرت العقود الآجلة لخامي برنت والأمريكي بعد انخفاضهما بشدة يوم الاثنين والأسبوع الماضي مع ظهور أثر تعطل الإمدادات في فنزويلا وتوقع المحللين تراجعا قدره 3.6 مليون برميل في المخزونات الأمريكية في الأسبوع المنتهي في 13 يوليو تموز.

لكن شبح زيادة الإنتاج عاد سريعا بعدما ذكر معهد البترول الأمريكي أن مخزونات الخام نمت 629 ألف برميل إلى 410.7 مليون.

ومن المقرر أن تصدر الأرقام الرسمية من إدارة معلومات الطاقة التابعة لوزارة الطاقة في الساعة 10:30 بتوقيت شرق الولايات المتحدة.

وقالت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا اول امس الثلاثاء إنها أعلنت حالة القوة القاهرة في صادرات مرفأ الزاوية النفطي مع تراجع إنتاج حقل الشرارة إلى 125 ألف برميل يوميا.

وأضافت المؤسسة في بيان أن إنتاج الشرارة، حيث جرى إجلاء بعض العاملين بعد خطف اثنين منهم يوم السبت، يكفي لتزويد مصفاة الزاوية لكن دون توافر فائض للتصدير.

وأوضحت مؤسسة النفط أن حالة القوة القاهرة، التي تعطي إعفاء يقره القانون من الالتزامات التعاقدية، بدأت يوم الاثنين.

وقال مصطفى صنع الله رئيس المؤسسة في البيان "سلامة الموظفين تبقى دائما على رأس أولوياتنا وقد قمنا بعد هذه الحادثة باتخاذ قرارات تقضي بإخلاء وإجلاء العاملين من عدد من محطات الإنتاج."

وأضاف "يتعين علينا إيلاء الأولوية الكاملة للطلب المحلي على الوقود في الوقت الراهن وعليه سيتم تحويل الإنتاج المتاح من حقل الشرارة إلى مصفاة الزاوية."

واضطلع الشرارة، الذي كان يضخ سابقا نحو 300 ألف برميل يوميا، بدور محوري في التعافي الهش لإنتاج النفط الليبي على مدى العامين الأخيرين.

وارتفع إنتاج ليبيا عضو أوبك إلى حوالي مليون برميل يوميا قبل أكثر بقليل من عام لكنه بقي متقلبا بسبب الإغلاقات والمشاكل الأمنية والصراع السياسي.

تشغل مؤسسة النفط التي مقرها طرابلس حقل الشرارة بالتعاون مع ريبسول وتوتال وأو.أم.في وإيكينور التي كانت تعرف باسم شتات أويل سابقا.

صندوق النقد يتوقع انضمام 3.5 مليون مصري لسوق العمل

قال مدير بعثة صندوق النقد الدولي لمصر، سوبير لال، إن مصر تمتلك إمكانات هائلة بفضل تعداد سكانها البالغ حوالي 100 مليون نسمة، وموقعها الجغرافي المتميز الذي يعد باباً للأسواق الأجنبية.

وأوضح في مقال نشر على الموقع الرسمي للصندوق بعنوان "مصر تتقدم: أهم التحديات والفرص"، أنه على مدار الخمس سنوات القادمة، يتوقع انضمام 3.5 مليون شاب إلى سوق العمل، ما سيجعل استيعابهم بمثابة مزيد من التحديات التي تواجه مصر.

وقال إن النمو القوي في سوق العمل يخلق فرصة هائلة لتسريع النمو إذا تمكنت مصر من العمل على خلق قطاع خاص قوي ونشط لتشغيل هذا الجيل من العمالة في وظائف منتجة.

وأوضح أنه على مدار عدة عقود سابقة، كان القطاع الخاص في مصر أقل ديناميكية وأكثر اتجاهاً إلى الخارج، مع وجود نسبة بسيطة من الشركات القادرة على المنافسة خارج السوق المحلية.

وتابع: "الحكومة المصرية اتخذت إجراءات ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، لتعزيز التقدم في تنمية القطاع الخاص وتحقيق نمو يقوده التصدير، حيث توسعت السلطات في جدول أعمال الإصلاحات الهيكلية في ظل برنامجها الوطني، فشرعت في إصلاحات لرفع كفاءة تخصيص الأراضي، وتقوية المنافسة والممارسات العامة، وزيادة شفافية المشروعات المملوكة للدولة مع التصدي للفساد".

وأشار إلى أنه تزامناً مع ما يشهده الاقتصاد من تقدم نحو الاستقرار، تواجه مصر تحدي تحديث الاقتصاد لتحسين الاستفادة من إمكاناتها المتاحة.

وأكد أن من العناصر الضرورية في عملية التحديث ضمان أفضل تخصيص للموارد من أجل توليد نمو أعلى، وإزالة التشوهات السعرية التي تعوق الأسواق عن العمل بكفاءة.

وقال إن تحديد أسعار صحيحة للوقود سيساعد على رفع كفاءة الاقتصاد، حتى لا تتجه الاستثمارات إلى القطاعات كثيفة الاستخدام لرأس المال والطاقة، وبدلاً من التركيز على هذه القطاعات، ينبغي توجيه الاستثمارات إلى القطاعات المنشئة لفرص العمل والمفيدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تنتفع بمواطن القوة في مصر، وتساعدها على الاندماج في سلاسل العرض العالمية.

وشدد على أنه مع بدء مصر في تحديث وإصلاح اقتصادها وتعزيز تنافسيته، سيكون من الضروري أيضاً مواصلة تخفيض الدين العام إلى مستوى يمكن الاستمرار في تحمله على المدى الطويل، والتحدي القائم هو ضمان حماية شرائح المجتمع الأضعف أثناء هذه العملية، وحماية موارد المالية العامة للإنفاق على الصحة والتعليم. ولفت إلى أنه في الوقت الذي تتحرك فيه مصر نحو شبكة أمان اجتماعي أكثر فعالية واستهدافاً للمستحقين، يتعين الابتعاد عن نظام الحماية الاجتماعية القائم على دعم الوقود، وذلك بالتوسع في برامج التحويلات النقدية ودعم الغذاء، وقد عززت السلطات برامج مثل بطاقات التموين الذكية، وضاعفت مقدار المساعدات المقدمة من خلال هذه البطاقات من 21 جنيهاً إلى 50 جنيهاً للفرد.

وتابع أن الحكومة قامت أيضاً بتعزيز معاشات الضمان الاجتماعي، وبرنامجي "تكافل" و"كرامة" للتحويلات النقدية، موضحاً أن برنامج "تكافل" يهدف إلى دعم دخل الأسر التي تعول أطفالاً، بينما يهدف برنامج "كرامة" إلى تحقيق الدمج الاجتماعي لغير القادرين على العمل، خاصة كبار السن وأصحاب الإعاقات.

وأوضح أنه يجري تدعيم هذه الجهود بإصلاحات لتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي، وتحصيل الضرائب لضمان حماية الإنفاق الداعم للفقراء والاستثمارات الموجهة للصحة والتعليم.

أصول المصارف الإماراتية ترتفع إلى 2.7 تريليون درهم

ارتفع إجمالي الأصول المصرفية في الإمارات شاملاً القبولات المصرفية إلى 2.749 تريليون درهم، مع نهاية شهر يونيو 2018، بنمو نسبته 0.5% وقدره 13 مليار درهم مقارنة مع 2.736 تريليون درهم تقريباً خلال شهر مايو.

وارتفع إجمالي الائتمان المصرفي بنسبة 0.3% من 1.6173 تريليون درهم، في نهاية شهر مايو 2018 إلى 1.6223 تريليون درهم بنهاية شهر يونيو، وفقاً للإحصاءات التي أصدرها مصرف الإمارات المركزي.

وخلال شهر يونيو 2018، ارتفع إجمالي الودائع المصرفية بمقدار 12.5 مليار درهم، نتيجة ارتفاع بمقدار 14.3 مليار درهم في ودائع المقيمين على الرغم من انخفاض بـ1.8 مليار درهم في ودائع غير المقيمين.

باول يتوقع «عدة أعوام» من قوة الوظائف وانخفاض التضخم بأميركا

جيروم باول

هون رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) جيروم باول من مخاطر أن تُخرج حرب تجارية التعافي العالمي عن مساره قائلا إن الاقتصاد على أعتاب "عدة أعوام" من سوق وظائف قوية وبقاء التضخم حول المعدل الذي يستهدفه البنك المركزي عند اثنين بالمئة.

وفي شهادة مكتوبة ألقيت أمام لجنة البنوك بمجلس الشيوخ الأمريكي اول امس الثلاثاء، أشار باول إلى أنه يعتقد أن الأداء الاقتصادي جيد وأن حقبة النمو المطرد ربما تستمر بشرط أن يتخذ البنك المركزي القرارات الصحيحة المتعلقة بالسياسة النقدية.

وقال "في ظل سياسة نقدية ملائمة، ستبقى سوق الوظائف قوية، وسيستمر التضخم قرب اثنين بالمئة على مدى السنوات القادمة" وذلك في واحدة من أقوى التأكيدات على الإطلاق بأن مجلس الاحتياطي يوشك على تحقيق الهدف المزدوج لسياسته بعد أكثر من عشر سنوات من تعرض الولايات المتحدة لأزمة مالية عميقة وركود اقتصادي.

وتابع باول أن البنك المركزي "يعتقد – في الوقت الحاضر – أن أفضل الطرق أمامه هو الاستمرار في الرفع التدريجي لفائدة الأموال الاتحادية" بشكل يتماشى مع تقوية الاقتصاد لكن مع عدم زيادة الفائدة أكثر من اللازم أو أسرع من اللازم بما يضعف النمو.

واستقرت أسواق الأسهم والسندات تقريبا مع بدء إدلاء باول بشهادته، وقال المحللون إنها خلت من المفاجآت.